

الجملة الاسمية في العربية : وظائفها التداولية في النصوص التراثية – خطبة البتراء لزياد بن أبيه أنموذجاً

م.د. علاء يوسف حماد

وزارة التربية / مديرية تربية محافظة الانبار

The Nominal Sentence in Arabic : Its pragmatic Functions in Classical Texts –
Ziyad ibn Abihis petra Sermon as a Model

Dr. Alaa Yousif Hamad

Directorate of Education, Al-Anbar Governorate

E-mail: alaayousef7733@gmail.com

المخلص

يشغل هذا البحث بدراسة الجملة الاسمية في العربية من زاوية تداولية تتجاوز حدود الوصف النحوي التقليدي، حيث لا ينظر إليها بوصفها بنية تركيبية فحسب، بل باعتبارها أداة فاعلة في بناء المعنى وتوجيه الخطاب. وينطلق البحث من تحليل خطبة البتراء لزياد بن أبيه، بوصفها نصاً تراثياً يتقاطع فيه السياسي بالبلاغي، بما يتيح الكشف عن الكيفية التي تُوظف بها الجملة الاسمية لخدمة مقاصد خطابية دقيقة. ويعتمد البحث منهجاً تداولياً تحليلياً يقوم على رصد مواضع الجملة الاسمية داخل الخطبة، ثم تحليل وظائفها في سياقها، مع التركيز على دورها في بناء السلطة الخطابية وتعزيز حضور المتكلم. ويكشف التحليل أن الجملة الاسمية تسهم في تثبيت المعاني وإضفاء طابع اليقين عليها، بما يعزز فاعليتها في الإقناع والتأثير، ويسهم في توجيه المتلقي وضبط مسار التلقي. ويخلص البحث إلى أن توظيف الجملة الاسمية في الخطبة لم يكن اختياراً اعتباطياً، بل جاء استجابة واعية لمقتضيات المقام، حيث تحولت هذه البنية إلى وسيلة استراتيجية لتكريس السلطة الخطابية وتعزيز الأثر الإقناعي في النص.

الكلمات المفتاحية: الجملة الاسمية، التداولية، خطبة البتراء، السلطة الخطابية، النص التراثي.

Abstract

This study examines the nominal sentence in Arabic from a pragmatic perspective that goes beyond traditional grammatical description. Rather than viewing it as a mere structural form, the study considers it an effective tool in meaning construction and discourse shaping. The research is based on an analysis of Ziyad ibn Abihi's *Al-Batraa* speech as a classical text in which political authority intersects with rhetorical expression, allowing for an exploration of how nominal sentences are employed to serve specific communicative purposes. The study adopts a pragmatic analytical approach, focusing on identifying instances of nominal sentences within the speech and analyzing their functions in context, particularly in relation to constructing discursive authority and reinforcing the speaker's presence. The analysis reveals that nominal sentences contribute to fixing meanings and giving them a sense of certainty, which enhances their persuasive power and influences the audience's reception. The study concludes that the use of nominal sentences in the speech is not arbitrary, but rather a deliberate choice shaped by contextual demands, where this structure functions as a strategic means of establishing authority and strengthening persuasive impact. **Keywords:** Nominal Sentence, Pragmatics, Al-Batraa Speech, Discursive Authority, Classical Text.

المقدمة

تمهيد وتوطئة

لم تعد البنية النحوية في الخطاب العربي مجرد نظام شكلي ينظم العلاقات بين الكلمات، بل غدت مكوناً فاعلاً في إنتاج المعنى وتوجيهه. فالنص لا يقول نفسه بنفسه، بل يُبنى من خلال اختيارات لغوية وإعنية، تتصل بمقاصد المتكلم، وتستجيب لمقتضيات المقام. ومن هنا، يغدو النظر في التراكيب النحوية مدخلاً ضرورياً لفهم آليات التأثير والإقناع داخل الخطاب. وفي هذا السياق، تبرز الجملة الاسمية بوصفها بنية تحمل خصوصية دلالية، تقوم على الثبات والاستقرار؛ غير أن هذا الثبات لا يمكن اختزاله في بعد نحوي خالص، بل يتجاوز ذلك ليؤدي وظيفة تداولية دقيقة، تتمثل في تثبيت المعنى، وإضفاء طابع اليقين عليه، بما يحد من احتمالات التأويل، ويوجه المتلقي نحو قراءة بعينها.

إشكالية البحث

انطلاقاً من هذا التصور، يثير البحث جملة من التساؤلات التي تتجاوز الوصف إلى التحليل، من قبيل: كيف تتحول الجملة الاسمية من بنية نحوية إلى أداة خطابية فاعلة؟ وكيف يسهم اختيارها في بناء سلطة المتكلم داخل النص؟ ثم لماذا يلجأ المتكلم إلى هذا النمط التركيبي في مواضع بعينها دون غيره؟ وما أثر ذلك في توجيه المتلقي وتعزيز الإقناع؟ تتبع هذه الإشكالية من وعي بأن الاختيار اللغوي ليس اعتباطياً، بل تحكمه استراتيجيات خطابية دقيقة، تتصل بطبيعة المقام، وبالعلاقة التي يسعى المتكلم إلى بنائها مع جمهوره.

أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا البحث في انفتاحه على نص تراثي ذي حمولة سياسية وخطابية كثيفة، هو خطبة البتراء لزياد بن أبيه، وهي خطبة لا نكتفي بكونها خطاباً سياسياً، بل تمثل ممارسة لغوية وإعنية تسعى إلى فرض الهيبة وترسيخ السيطرة. كما تكمن أهميته في الجمع بين الدرس النحوي العربي والتداولية الحديثة، في محاولة لتجاوز القراءة التقليدية التي تقف عند حدود التركيب، نحو قراءة تحليلية تكشف عن الأبعاد التداولية الكامنة في البنية اللغوية.

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، من أهمها:

- الكشف عن الوظائف التداولية للجملة الاسمية في الخطاب التراثي.
- تحليل دورها في بناء السلطة الخطابية وتعزيز حضور المتكلم.
- بيان أثرها في تحقيق الإقناع والتأثير في المتلقي.
- ربط الاختيار النحوي بالمقصد التداولي داخل النص.

منهج البحث

يعتمد البحث المنهج التداولي التحليلي، الذي يقوم على رصد الظواهر اللغوية داخل سياقها، وربطها بمقاصد المتكلم ووظائفها في الخطاب. ويقوم هذا المنهج على الانتقال من الوصف إلى التفسير، ومن البنية إلى الوظيفة، بما يتيح فهماً أعمق للعلاقة بين اللغة والسياق. المبحث الأول

المطلب الأول: مفهوم الجملة الاسمية في الدرس النحوي العربي

أولاً: تحديد مفهوم الجملة الاسمية

شكّلت الجملة الاسمية مجالاً خصباً لاهتمام النحاة العرب، باعتبارها بنية تركيبية مركزية في النظام اللغوي، لا تقتصر وظيفتها على تنظيم العلاقات بين المفردات، بل تسهم في بناء المعنى وتوجيهه داخل الخطاب. ومن ثم، لم يكن تعريفها مجرد ضبط اصطلاحى، بل كان محاولة للكشف عن طبيعتها ووظيفتها الدلالية في مفهومها العام، تُعرّف الجملة الاسمية بأنها كل تركيب لغوي يتصدره عنصر اسمي، ويتكوّن من ركنين أساسيين هما المبتدأ والخبر، أو ما يُعبّر عنهما بالمسند إليه والمسند، حيث يُسند الحكم إلى الاسم لا إلى الفعل، وهو ما يمنحها خصوصية تركيبية ودلالية تميزها عن الجملة الفعلية. وقد عرّفها ابن هشام بأنها الجملة التي صدرها اسم، مستشهداً بنماذج مثل "زيد قائم"¹، وهو تعريف يقوم على معيار التصدير ويعكس مركزية العنصر الاسمي في بناء هذا النوع من التراكيب. وفي الاتجاه ذاته، يرى أبو البركات الأنباري أن الجملة الاسمية هي ما كان الجزء الأول منها اسماً²، وهو ما يكشف عن اتفاق واضح بين النحاة على اعتماد الصدارة الاسمية معياراً للتصنيف. ويكشف هذا الاتفاق عن وعي نحوي عميق بطبيعة التركيب اللغوي، حيث لا يُنظر إلى الجملة بوصفها مجرد تتابع لفظي، بل باعتبارها نظاماً تحكمه علاقات دقيقة، يكون لموقع العنصر اللغوي فيه أثر مباشر في تحديد طبيعة الجملة ووظيفتها.

يمثل المبتدأ الركن الأول في الجملة الاسمية، والعنصر الذي ينطلق منه بناء المعنى، إذ يقوم مقام المسند إليه الذي يستقبل الحكم. ومن الناحية اللغوية، يرتبط لفظ المبتدأ بالجزر "بدأ" الذي يدل على الافتتاح والشروع^٣، وهو ما ينسجم مع موقعه داخل الجملة بوصفه مدخلًا للتركيب. أما من الناحية الاصطلاحية، فقد عرّفه سيبويه بأنه كل اسم يُبتدأ به ليُنْبئ عليه كلام، أي ليُخبر عنه أو يُسند إليه^٤، وهو تعريف يكشف عن تصور دقيق لوظيفته، حيث يجعله محورًا إسناديًا تدور حوله عملية الإخبار. وأضاف ابن السراج بعدًا تركيبياً مهماً حين عرّف المبتدأ بأنه الاسم الذي يُجَرّد من العوامل، ويُقصد به أن يكون أولاً لثانٍ يكون خبره^٥، وهو ما يشير إلى شرط التجرد من النواسخ التي قد تغير بنية الجملة الاسمية.

إذا كان المبتدأ يمثل نقطة الانطلاق في الجملة الاسمية، فإن الخبر يعد الركن الذي يكتمل به البناء الدلالي، إذ يتحقق من خلاله إسناد الحكم إلى المبتدأ، وتتحدد به الفائدة التي يقوم عليها أصل الإفادة في الكلام. ومن ثم، لا يُنظر إلى الخبر بوصفه عنصراً مكماً فحسب، بل باعتباره محوراً دلاليًا تنتظم من خلاله قيمة الجملة. ومن الناحية اللغوية، يدل لفظ الخبر على الإعلام والإنباء، حيث جاء في المعاجم أن الخبر هو النبأ، ويُقال أخبره بالشيء أي أعلمه به^٦.

أما اصطلاحاً، فقد عرّفه ابن السراج بأنه الاسم الذي يستقيده السامع، ويصير به المبتدأ كلاماً^٧، وهو تعريف يكشف عن وعي بوظيفته، إذ يجعل منه العنصر الذي تتحقق به الفائدة. غير أن هذا التعريف يتسم بالعموم، إذ يشمل الجملة بنوعيتها، الأمر الذي لا يحسن معه حصر الخبر في خصوص الاسم وحده.

وفي محاولة لتدقيق المفهوم، عرّفه ابن جني بأنه كل ما أُسند إلى المبتدأ وحدث به عنه^٨، وهو تعريف يجمع بين الوظيفة الإسنادية والطابع الإخباري، كما يستوعب مختلف صور الخبر، سواء جاء مفرداً أم جملة، وهو ما يعكس وعياً بمرونة هذا الركن.

المطلب الثاني: التداولية وعلاقتها بالبنية النحوية

أولاً: مفهوم التداولية

تمثل التداولية واحداً من أهم المنعطفات التي شهدتها الدرس اللغوي الحديث، لأنها نقلت الاهتمام من اللغة بوصفها نظاماً مجرداً قائماً بذاته إلى اللغة بوصفها فعلاً تواصلياً يُمارَس داخل مقام محدد، ويخضع لجملة من الشروط والملازمات التي تسهم في إنتاج المعنى وتوجيهه. ومن هنا، لم تعد دراسة التراكيب اللغوية مقصورة على بنيتها الداخلية، بل أصبح من الضروري النظر في علاقتها بالمتكلم والمخاطب والسياق والغاية الخطابية. ومن الناحية اللغوية، تدور مادة التداول حول معاني الانتقال والتبادل والتعاقب. وقد ورد هذا المعنى في الاستعمال العربي في دلالات متعددة، من قبيل "تداول الشيء بين الناس" أي انتقله من بعضهم إلى بعض، وتعاقبهم عليه مرة بعد مرة، وهو ما يكشف عن بعد حركي قائم على المشاركة والتناقل والتفاعل بين أكثر من طرف^٩. وهذه الدلالة اللغوية تكاد تقترب من جوهر التداولية في معناها الاصطلاحي، لأن اللغة نفسها لا تتحقق إلا حين تنتقل من متكلم إلى سامع، ومن قصد إلى فهم، ومن عبارة إلى أثر. أما في الاصطلاح الحديث، فقد ارتبط مفهوم التداولية بالمصطلح الأجنبي *pragmatics*، وهو مصطلح تعددت ترجماته في الدرس العربي، ف قيل البراجماتية، والذرائعية، والاستعمالية، والتخاطبية، والوظيفية، غير أن لفظ التداولية ظل الأكثر شيوعاً، لأنه أقرب إلى الدلالة على التفاعل والتواصل وتداول الخطاب بين الأطراف المشاركة في العملية الكلامية^{١٠}. ويرجع استعمال هذا المفهوم في اللسانيات الحديثة إلى ما طرحه موريس حين عد التداولية قسماً من أقسام السيميائية، يُعنى بدراسة العلاقة بين العلامات ومستعملي تلك العلامات^{١١}. ويكشف هذا التعريف عن التحول الذي أحدثته التداولية في النظر إلى اللغة، إذ لم تعد العلامة تُدرس في ذاتها فقط، بل في كيفية استعمالها، وفي نوع العلاقة التي تنشئها مع من ينتجها ومن يتلقاها. على هذا الأساس، صارت التداولية تمثل اتجاهاً وظيفياً في دراسة اللغة، في مقابل الاتجاهات الصورية التي تنظر إلى اللغة باعتبارها نسقاً مستقلاً من البنى الصوتية والتركيبية، يُدرس لذاته. أما التداولية، فإنها تجعل من الاستعمال محور البحث، وتري أن خصائص اللغة لا تتفصل عن ظروف توظيفها، ولا عن المقاصد التي تتوجه بها إلى المتلقي^{١٢}. وقد عبّر تمام حسان عن هذا المعنى حين ربط فهم اللغة بما سمّاه *المجريات*، أي ما يصاحب القول من ظروف وملازمات وسياقات تجعل العبارة قابلة للفهم الدقيق، وتمنحها قوتها في الموقف الذي تُستعمل فيه^{١٣}. وعلى هذا النحو، يمكن القول إن التداولية هي دراسة اللغة من حيث كونها فعلاً وظيفياً ينهض داخل مقام تواصلية محدد، ويستجيب لمجموعة من العوامل المرجعية والمقامية والاجتماعية والثقافية وفي هذا السياق، تبدو صياغة مسعود صحراوي من أكثر التعريفات وضوحاً، حين يرى أن التداولية هي دراسة استعمال

اللغة في المقامات المختلفة، أي باعتبارها كلامًا صادرًا من متكلم محدد، موجَّهًا إلى مخاطب محدد، بلفظ محدد، في مقام تواصل محدد، لتحقيق غرض تواصل محدد¹⁴. وتكشف هذه الصياغة عن أن التداولية لا تكتفي بالنظر إلى البنية اللسانية، بل تتجاوزها إلى استحضار جميع العناصر التي تدخل في صناعة المعنى.

ثانيًا: خصائص التداولية ومجال اشتغالها

تتميز التداولية بجملة من السمات التي تجعلها مختلفة عن غيرها من الاتجاهات اللسانية. فهي أولاً تقوم على دراسة الاستعمال اللغوي، لا على دراسة النظام بمعزل عن ممارسته الفعلية. وهي ثانيًا تعنى بالعلاقة بين المعنى والمقام، فتبحث في كيفية توظيف البنية اللغوية داخل ظروف معينة، بما يكشف عن القصد الكامن وراءها. وهي ثالثًا تتفتح على مجالات معرفية متعددة، لأنها تمس الجانب الاجتماعي والثقافي والنفسي والتواصل للغة¹⁵. ومن هنا، تتصل التداولية بدراسة القيمة الفعلية للعبارة، ومقاصد المتكلمين، ومقبولية الخطاب لدى المتلقين، وأثر السياق في توجيه الدلالة، والعمليات الاستدلالية التي ينجزها المخاطب وهو يحاول النفاذ من ظاهر القول إلى مقصده. فهي لا تبحث فيما تقوله العبارة فقط، بل فيما تريده، وفيما تُحدثه، وفيما تقتضيه من معرفة مشتركة بين طرفي الخطاب. كما أن علاقتها بالنص علاقة وثيقة، لأن النص في حقيقته وحدة تواصلية لا تكتسب فاعليتها من مجرد انتظامها التركيبي، بل من قدرتها على تحقيق مقصد تواصل. ولهذا كانت معايير مثل القصدية والمقبولية من المعايير التي يتقاطع فيها الدرس النصي مع الدرس التداولي، إذ لا يمكن فهم النص فهمًا كاملاً بمعزل عن القصد الذي أنتج من أجله، ولا عن شروط تلقيه¹⁶.

ثالثًا: التداولية وعلاقتها بالبنية النحوية

إذا كانت التداولية تعنى باستعمال اللغة، فإن البنية النحوية تمثل أحد أهم المسارات التي يتجسد فيها هذا الاستعمال. فالنحو لا يقتصر على تنظيم العلاقات بين الكلمات داخل الجملة، بل ينهض بدور جوهري في تشكيل المعنى، وتحديد زاوية تقديمه، وبناء أثره في المتلقي. ومن ثم، فإن العلاقة بين التداولية والبنية النحوية ليست علاقة فصل، بل علاقة تداخل عميق، لأن التركيب ذاته يمكن أن يكون حاملاً لقصد مخصوص، وموجَّهًا لإحداث أثر بعينه¹⁷. يعني هذا أن المعنى لا ينتج من المادة المعجمية وحدها، بل يسهم فيه الاختيار التركيبي أيضًا. فقد يختار المتكلم جملة اسمية بدل جملة فعلية، أو يقدم عنصرًا ويؤخر آخر، أو يصوغ عبارته في صورة خبر وهو يريد بها الطلب أو التهديد أو التوكيد، وكل ذلك يدل على أن البنية النحوية ليست شكلاً محايداً، بل هي اختيار دال، يتصل بالسياق والمقام وقصد المتكلم. ومن هنا، يمكن القول إن التداولية تسهم في توضيح جوانب من التركيب اللغوي بالإحالة إلى أسباب غير لغوية، أي إلى الملابسات الاجتماعية والنفسية والتواصلية التي تجعل المتكلم ينتقي صيغة دون أخرى¹⁸. وقد أكد محمود نحلة هذا المعنى حين ربط صناعة المعنى بتداول اللغة بين المتكلم والسامع في سياق مادي واجتماعي ولغوي، وهو ما يعني أن البنية اللغوية لا تُفسَّر في عزلة عن شروط إنتاجها وتلقيها¹⁹. كما ذهب صلاح فضل إلى أن تداولية الخطاب تقتضي استحضار معتقدات المتكلم ومقاصده وتكوينه الثقافي، والمعرفة المشتركة بين المتخاطبين، والظروف الزمانية والمكانية والعلاقات الاجتماعية، لأن كل هذه العناصر تؤثر في توجيه الخطاب وفي تفسيره²⁰. ويتضح هذا التداخل أيضًا في فكرة القصدية، وهي من أكثر المفاهيم التصاقًا بالتداولية. فلا يوجد خطاب ينتج من غير قصد، ولا صياغة نحوية تختار من غير غاية. فالمتكلم حين يصوغ عبارته إنما يرتب ألفاظه وتركيبه على نحو يحقق غرضًا مخصوصًا، سواء أكان ذلك الغرض إقناعًا، أم توكيدًا، أم استمالة، أم تهديدًا، أم بناء صورة معينة عن نفسه أو عن مخاطبه. وقد تنبَّ التراث البلاغي العربي إلى أهمية هذا المعنى في وقت مبكر؛ فعبد القاهر الجرجاني يقرر أن الناس إنما يكلم بعضهم بعضًا ليعرف السامع غرض المتكلم ومقصوده²¹، ثم يربط بين النظم والقصد حين يرى أن ترتيب الألفاظ تابع لترتيب المعاني في النفس، وأن المتكلم لا يصوغ كلامه إلا على وفق ما يريد إبلاغه وتحقيقه²². ولهذا أيضًا، لم يكن اختيار التراكيب في التراث العربي أمرًا اعتباطيًا؛ فقد أشار ابن الأثير إلى أن الألفاظ قد تكون صحيحة في ذاتها، غير أنها لا تبلغ تمام الفاعلية إلا إذا وقعت في مواضعها المناسبة داخل التأليف، وإلا جاءت قلقة نافرة من سياقها²³. وهذا يفتح المجال لإدراك أن العلاقة بين البنية والسياق علاقة عضوية، وأن حسن الصياغة لا يقوم على سلامة النحو فقط، بل على ملاءمته للمقام.

رابعًا: البنية النحوية بوصفها وعاء للقصد الخطابي

يتبين من هذا كله أن البنية النحوية في الخطاب ليست وعاءً فارغًا، بل هي وعاء للقصد، وأداة لتشكيل الأثر. والمتكلم لا يبني جملة على مستوى واحد من الوعي، بل يستثمر ما تتاحه اللغة من إمكانات تركيبية ليوجِّه المعنى في مسار يخدم غرضه. ولهذا، تبدو الجملة الاسمية ذات أهمية خاصة في التحليل التداولي، لأنها ليست مجرد نمط نحوي يقابل الجملة الفعلية، بل هي صيغة يختارها المتكلم حين يريد تثبيت المعنى، وإضفاء

طابع الرسوخ عليه، وتوجيه المخاطب إلى تلقيه بوصفه حقيقة مستقرة. وبذلك، فإن الانتقال من دراسة الجملة الاسمية في ذاتها إلى دراسة وظائفها التداولية ليس انتقالاً تعسفياً، بل هو انتقال تقتضيه طبيعة الخطاب نفسه.

المطلب الثالث: الوظائف التداولية للجملة الاسمية في الخطاب

تتجاوز الجملة الاسمية في الخطاب حدودها النحوية بوصفها بنية تركيبية، لتغدو أداة تداولية فاعلة تسهم في بناء المعنى وتوجيهه، وذلك من خلال ما تتيحه من إمكانات دلالية تتصل بطبيعة الإسناد القائم على الثبات والاستقرار²⁴. ومن هنا، فإن تحليلها لا يكتمل إلا بالنظر إلى وظائفها داخل السياق الذي ترد فيه. ومن أبرز هذه الوظائف، وظيفة التوكيد، حيث تسهم الجملة الاسمية في تثبيت المعنى وإضفاء طابع اليقين عليه، بما يجعل المتلقي يتعامل معه بوصفه حقيقة مستقرة، لا مجرد احتمال قابل للنقاش²⁵. ويظهر ذلك خاصة في الخطابات التي تسعى إلى تقرير الأفكار وترسيخها في الذهن. كما تؤدي الجملة الاسمية وظيفة بناء صورة المتكلم، إذ يختارها حين يريد أن يظهر بمظهر الواثق المسيطر على خطابه، القادر على تقديم أحكامه بوصفها حقائق لا تقبل الجدل، وهو ما يعزز من حضوره داخل النص، ويقوي سلطته الخطابية²⁶. وتتصل بذلك وظيفة التوجيه، حيث لا تكتفي الجملة الاسمية بعرض المعنى، بل تسهم في توجيه المتلقي نحو زاوية معينة في الفهم، من خلال تثبيت العلاقة بين المبتدأ والخبر، وتقديمها بوصفها علاقة مستقرة، وهو ما يحد من احتمالات التأويل²⁷. كما تبرز وظيفتها في تحقيق الإقناع، إذ إن تقديم المعنى في صورة اسمية يجعله أكثر رسوخاً في الذهن، وأقدر على التأثير في المتلقي، خاصة حين يقترن ذلك بسياق حاجي يسعى إلى كسب القبول²⁸. ولا ينفصل هذا كله عن مقتضى المقام، حيث يرتبط اختيار الجملة الاسمية بطبيعة السياق الذي يرد فيه الخطاب، فالخطيب لا يلجأ إليها اعتباطاً، بل يوظفها حين تقتضي الحاجة تثبيت المعنى، أو بناء سلطة خطابية، أو توجيه المتلقي نحو فهم معين²⁹. ومن ثم، يمكن القول إن الجملة الاسمية تمثل في الخطاب بنية ذات حمولة تداولية، تتجاوز وظيفتها الإخبارية إلى بناء أثر دلالي ونفسي في المتلقي، وهو ما يجعلها أداة مركزية في تحليل الخطاب، خاصة في النصوص ذات البعد الحجاجي والسياسي.

المبحث الثاني: الوظائف التداولية للجملة الاسمية في خطبة البتراء لزياد بن أبيه

المطلب الأول: رصد الجملة الاسمية في خطبة البتراء

تشكل خطبة البتراء لزياد بن أبيه نصاً خطابياً مكثفاً، تتداخل فيه الأبعاد السياسية والنفسية والبلاغية، بما يجعلها مجالاً خصباً لرصد البنى اللغوية وتحليل وظائفها. وتبرز الجملة الاسمية في هذا السياق بوصفها اختياراً تركيبياً واعياً، يسهم في بناء الخطاب وتوجيهه، لا مجرد بنية نحوية محايدة. ومن خلال تتبع الخطبة، يتبين حضور لافت للجملة الاسمية في مواضع متعددة، حيث يوظفها زياد لتثبيت المعاني، وبناء مواقف، والتعبير عن حالته النفسية، وعلاقته المتوترة بأهل البصرة. ومن ذلك قوله:

"لقد كانت بيني وبين أقوام منكم أحن"³⁰

وهي جملة اسمية تكشف عن استحضار الماضي وتثبيته في الحاضر، بما يعكس طبيعة العلاقة القائمة على العداء الشخصي.

ويعزز هذا التوجه استعمال ضمير المتكلم بصيغة مكثفة، كما في قوله:

"وايم الله إن لي فيكم لصعري كثيرة"³¹

حيث تتجلى الجملة الاسمية في بناء سلطة المتكلم، من خلال تقديم ذاته بوصفها مركز الفعل والقرار، وهو ما يرسخ حضوره الخطابى ويمنحه طابعاً سلطوياً واضحاً. كما تظهر الجملة الاسمية في سياق التهديد المباشر، كما في قوله:

"إننا أصبحنا لكم ساسة وعنكم ذادة"³²

حيث تتجلى وظيفة التثبيت والتقرير، إذ يقدم زياد نفسه ومن معه بوصفهم سلطة قائمة بالفعل، لا مجال للتشكيك في شرعيتها، وهو ما يعزز الطابع الرسمي للخطاب. ولا يقتصر توظيف الجملة الاسمية على التهديد، بل يمتد ليشمل خطاب التهذئة والدبلوماسية، كما في قوله:

"إنني لو علمت أن أحدكم قد قتلته السل من بغضي لم أكشف له قناعاً"³³

حيث تتخذ الجملة الاسمية هنا بُعداً تداولياً مغايراً، يتمثل في احتواء التوتر، ومحاولة إعادة بناء العلاقة مع المتلقي، من خلال تقديم صورة الحاكم المتسامح. ويكشف هذا التنوع في الاستعمال عن أن زياد لم يكن يوظف الجملة الاسمية توظيفاً عفويًا، بل كان ينتقل بها بين سياقات مختلفة، من التهديد إلى التهذئة، ومن التصعيد إلى الاحتواء، وهو ما يعكس وعياً خطابياً بطبيعة المقام ومتطلباته. كما تتجلى الجملة الاسمية في سياق بناء العلاقة بين الحاكم والمحكوم، كما في قوله:

"فلنا عليكم السمع والطاعة ولكم علينا العدل"³⁴

وهي بنية اسمية تقوم على التقابل، وتتوأس لعلاقة تبادلية ظاهرها التوازن، وباطنها تكريس السلطة، حيث تُثبت الحقوق والواجبات في صورة قضايا تقريرية. وفي موضع آخر، يلجأ زياد إلى الجملة الاسمية في سياق إصدار الأحكام، كما في قوله:

"وايم الله إن لي فيكم لصرعى كثيرة فليحذر كل امرئ"³⁵

حيث تتحول الجملة الاسمية إلى أداة للوعيد، تقوم على تثبيت النتيجة قبل تحققها، بما يحدث أثراً نفسياً عميقاً في المتلقي.

المطلب الثاني: الوظائف التداولية للجملة الاسمية في بناء السلطة الخطابية

لا تتفصل الجملة الاسمية في الخطاب السياسي عن وظيفتها التداولية، إذ تتحول من بنية نحوية تقوم على الإسناد إلى أداة استراتيجية تسهم في بناء سلطة المتكلم وترسيخ حضوره داخل النص. ويظهر ذلك بوضوح في خطبة البتراء لزياد بن أبيه، حيث لم يكن اختيار الجملة الاسمية اعتباطياً، بل جاء استجابة لمقتضيات المقام، في ضوء كون اللغة فعلاً تواصلياً يتشكّل داخل سياق اجتماعي وثقافي محدد، ويتلون بحسب العلاقة بين أطراف الخطاب³⁶. ومن أبرز مظاهر ذلك، توظيف الجملة الاسمية في تثبيت السلطة وتقريرها، كما في قوله:

"إنا أصبحنا لكم ساسة وعنكم ذادة"

حيث تقوم هذه البنية على تقديم حكم في صورة تقريرية ثابتة، تجعل المتلقي يتلقاه بوصفه واقعاً قائماً لا يقبل الجدل، وهو ما يعزز شرعية المتكلم ويكرس موقعه السلطوي. ويتفق ذلك مع التصور التداولي الذي يرى أن اللغة لا تكفي بالوصف، بل تؤدي وظائف تأثيرية وتوجيهية داخل عملية التواصل³⁷. كما تتجلى وظيفة بناء السلطة في اعتماد المتكلم على ضمير الجماعة، الذي يضيفي على الخطاب طابعاً مؤسسياً، ويخرج به من الذات الفردية إلى سلطة جماعية، بما يعزز من قوة الخطاب وتأثيره في المتلقي. وفي سياق آخر، يوظف زياد الجملة الاسمية لبناء سلطة التهديد، كما في قوله:

"وايم الله إن لي فيكم لصرعى كثيرة"

حيث تتحول الجملة الاسمية إلى أداة إنجازية، تقوم على تثبيت نتيجة مستقبلية في صورة حقيقة حاضرة، وهو ما يحدث أثراً نفسياً قائماً على التخويف والردع، خاصة في سياق خطاب سياسي يسعى إلى ضبط المجتمع وفرض النظام³⁸. ولا يقتصر بناء السلطة على التهديد، بل يظهر أيضاً في تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، كما في قوله:

"فلنا عليكم السمع والطاعة ولكم علينا العدل"

حيث تقوم هذه الجملة على تقابل ظاهري، يحقق توازناً خطابياً، غير أنه في عمقه يرسخ الطاعة بوصفها أمراً ثابتاً، ويعيد ترتيب العلاقة بما يخدم سلطة المتكلم³⁹. كما يوظف زياد الجملة الاسمية في بناء صورة ذاتية متحكمة، كما في قوله:

"إني لو علمت أن أحكم قد قتله السل من بغضي لم أكشف له قناعاً"

حيث يقدم نفسه بوصفه حاكماً قادراً على ضبط انفعالاته، وهو ما يعزز صورته أمام المتلقي، ويكسبه بُعداً أخلاقياً يساند سلطته السياسية. ويكشف هذا التنوع في الاستعمال عن وعي تداولي بطبيعة الخطاب، إذ ينتقل المتكلم بين التهديد والاحتواء، وهو ما ينسجم مع كون اللغة أداة للتأثير والتوجيه، لا مجرد وسيلة لنقل المعلومات⁴⁰.

المطلب الثالث: أثر الجملة الاسمية في تحقيق الإقناع والتأثير في المتلقي ودورها في توجيه الخطاب

لا تقتصر الجملة الاسمية في الخطاب على نقل المعنى، بل تتجاوز ذلك لتؤدي دوراً فاعلاً في توجيه المتلقي والتأثير فيه، من خلال ما تنتجه من دلالات الثبات والاستقرار، التي تجعل المعنى أقرب إلى الرسوخ في الذهن. ومن هنا، تصبح هذه البنية أداة مركزية في بناء الخطاب الحجاجي، كما يتجلى في خطبة البتراء لزياد بن أبيه. ومن أبرز مظاهر ذلك، إسهام الجملة الاسمية في تحقيق الإقناع، حيث يقدم المتكلم المعنى في صورة تقريرية ثابتة، توجي بكونه حقيقة قائمة لا تقبل التشكيك، كما في قوله:

"إنا أصبحنا لكم ساسة وعنكم ذادة"

حيث تتجلى وظيفة الإقناع من خلال تثبيت العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وتقديمها بوصفها وضعاً مستقرّاً، وهو ما يدفع المتلقي إلى قبولها دون مقاومة⁴¹. كما تتعزز هذه الوظيفة في سياق التهديد، كما في قوله:

"وايم الله إن لي فيكم لصرعى كثيرة"

حيث تتحول الجملة الاسمية إلى أداة ضغط نفسي، تقوم على ترسيخ صورة مستقبلية مخيفة في ذهن المتلقي، بما يجعله يستجيب للخطاب بدافع الخوف، وهو ما يعزز من فاعلية التأثير⁴². ولا ينفصل ذلك عن دور الجملة الاسمية في توجيه الخطاب، إذ تسهم في تحديد زاوية النظر إلى الواقع، من خلال تثبيت المعنى في صورة محددة، تقلل من احتمالات التأويل، كما في قوله:

"فنا عليكم السمع والطاعة ولكم علينا العدل"

حيث يتم توجيه المتلقي إلى فهم العلاقة السياسية في إطار معين، يقوم على الطاعة مقابل العدل، وهو ما يعيد تشكيل وعيه بالواقع⁴³. كما تظهر الجملة الاسمية في سياق بناء خطاب التهذنة والاحتواء، كما في قوله:

"إني لو علمت أن أحدكم قد قتله السل من بغضي لم أكشف له قناعاً"

حيث تسهم هذه البنية في تخفيف حدة التوتر، من خلال تقديم المتكلم في صورة الحاكم العادل المتسامح، وهو ما يحقق نوعاً من التوازن بين الترهيب والترغيب، ويعزز قبول الخطاب. ويكشف هذا التنوع عن وعي تداولي بطبيعة المتلقي، إذ يدرك المتكلم أن التأثير لا يتحقق بوسيلة واحدة، بل يتطلب تنوعاً في الأساليب، بين التهديد والتطمين، والتقرير والتوجيه، وهو ما يجعل الجملة الاسمية أداة مرنة قادرة على التكيف مع مقتضيات المقام⁴⁴. كما تسهم الجملة الاسمية في تثبيت العلاقات الذهنية داخل الخطاب، حيث تقدم المعاني في صورة قضايا مستقرة، مما يجعلها أكثر قابلية للترسخ في وعي المتلقي، وهو ما يعزز من فاعلية الخطاب الحجاجي، ويقوي أثره في تشكيل المواقف والاتجاهات.

النتائج

- كشفت الدراسة أن الجملة الاسمية تؤدي وظيفة تداولية تتجاوز حدودها النحوية إلى بناء المعنى وتوجيهه.
- أسهمت الجملة الاسمية في تثبيت المعاني وإضفاء طابع اليقين عليها داخل الخطاب.
- لعبت دوراً محورياً في بناء السلطة الخطابية وتعزيز حضور المتكلم.
- أسهمت في تحقيق الإقناع والتأثير في المتلقي من خلال التهديد والتوجيه والتقرير.
- ارتبط اختيار الجملة الاسمية بمقتضى المقام والسياق الخطابي، ولم يكن اختياراً عشوائياً.

التوصيات

- ضرورة توسيع الدراسات التداولية في تحليل النصوص التراثية العربية.
- الاهتمام بالربط بين البنية النحوية والوظيفة الخطابية في الدراسات اللغوية.
- توظيف المناهج الحديثة، خاصة التداولية، في قراءة الخطاب العربي القديم.
- إجراء دراسات تطبيقية على نصوص أخرى للكشف عن دور التراكيب اللغوية في بناء المعنى.

الخاتمة

- سعى هذا البحث إلى استكشاف الوظائف التداولية للجملة الاسمية في خطبة البتراء لزياد بن أبيه، من خلال الربط بين البنية النحوية والسياق الخطابي. وقد تبين أن الجملة الاسمية لم تكن مجرد تركيب لغوي محايد، بل شكلت أداة فاعلة في بناء المعنى وتوجيهه، بما يتلاءم مع طبيعة الخطاب السياسي.
- كما كشف التحليل عن وعي المتكلم بتوظيف الإمكانات اللغوية، حيث انتقل بالجملة الاسمية بين سياقات متعددة، من التهديد إلى التهذنة، ومن التقرير إلى التوجيه، بما يعكس قدرة عالية على التحكم في الخطاب والتأثير في المتلقي.
- ومن ثم، يظهر أن الجملة الاسمية تمثل عنصراً مركزياً في بناء السلطة الخطابية، وتحقيق الإقناع، وتوجيه المتلقي، وهو ما يؤكد أهمية المقاربة التداولية في تحليل النصوص التراثية.

المصادر والمراجع

- ابن الأثير، ضياء الدين. الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، تحقيق مصطفى جواد، المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٣٧٥هـ.
- ابن السراج، محمد بن السري. الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج ١.
- ابن فارس، أحمد. مجمل اللغة، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٩٨٦م، ج ١.
- ابن جني، عثمان. اللع في العربية، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية.
- ابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب، دار صادر، بيروت، مادة (بدأ)، مادة (خير)، ط ٣، ١٤١٤هـ، ج ١١.

ابن هشام الأنصاري، عبد الله. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ج ١. أبو البقاء الكفوي، أيوب بن موسى. الكليات: معجم المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج ١.

أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق. أبو حسين، محمد السيد. الدرس التداولي في ضوء علم اللغة الحديث، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٠م.

أحمد زكي صفوت. جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة (العصر الأموي)، ج ٢، ج ٣. الجرجاني، عبد القاهر. دلائل الإعجاز، تعليق محمود محمد شاكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢م.

جميل حمداوي. التداوليات وتحليل الخطاب، مكتبة المتقف، بغداد، ط ١، ٢٠١٥م.

حسان، تمام. مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٠م.

الزبيدي، مرتضى. تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية، ج ٢٨.

صلاح فضل. بلاغة الخطاب وعلم النص، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٢م.

صحراوي، مسعود. التداولية عند العلماء العرب، دار الطليعة، بيروت.

عبد العزيز، محمد حسن. علم اللغة الحديث، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١١م.

المتوكل، أحمد. الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، المغرب، ١٩٨٥م.

المتوكل، أحمد. اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري.

محمود نحلة. آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢م.

محمد بهاء الدين مزيد. من أفعال اللغة إلى بلاغة الخطاب السياسي، شمس للنشر والتوزيع، القاهرة، ط ١، ٢٠١٥م.

نادية رمضان النجار. الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي، ط ٥.

نعمة فرحان الطائي. الملمح التداولي في النحو العربي: تحليل واستنتاج، جامعة بغداد، العدد ٨، محرم ١٤٣٥هـ / كانون الأول ٢٠١٣م

هوامش البحث

¹ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ج ١، ص 23-24.

² أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، ص 73.

³ لسان العرب، ابن منظور، مادة (بدأ)، دار صادر، بيروت.

⁴ الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج ١، ص 26-27.

⁵ الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج ١، ص 61-63.

⁶ لسان العرب، ابن منظور، مادة (خبر)، دار صادر، بيروت.

⁷ الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج ١، ص 67.

⁸ الملع في العربية، ابن جني، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، ص 26.

⁹ مجمل اللغة، ابن فارس، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 2، 1986م، ج ١، ص 340؛ وانظر: لسان العرب،

ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط 3، 1414هـ، ج 11، ص 253؛ وانظر: الكليات معجم المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء الكفوي،

تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج ١، ص 917؛ وانظر: تاج العروس من جواهر القاموس، مرتضى الزبيدي،

تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية، ج 28، ص 507.

¹⁰ التداوليات وتحليل الخطاب، جميل حمداوي، مكتبة المتقف، بغداد، ط 1، 2015م، ص 6.

¹¹ آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود نحلة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002م، ص 97.

¹² علم اللغة الحديث، محمد حسن عبد العزيز، مكتبة الآداب، القاهرة، 2011م، ص 214؛ وانظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية، أحمد

المتوكل، دار الثقافة، المغرب، 1985م، ص 7.

- 13 مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1990 م، ص. 268
- 14 التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي، دار الطليعة، بيروت، ص. 27
- 15 آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود نحلة، ص. 14 ؛ وانظر : "الملح التداولي في النحو العربي :نعمة فرحان الطائي، تحليل واستنتاج"، جامعة بغداد، العدد 8 ، محرم 1435 هـ / كانون الأول 2013 م، ص. 457
- 16 الدرس التداولي في ضوء علم اللغة الحديث، محمد السيد أبو حسين، دار الفكر العربي، القاهرة، 2010 م، ص. 17
- 17 الدرس التداولي في ضوء علم اللغة الحديث، محمد السيد أبو حسين، ص. 5
- 18 آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود نحلة، ص. 47
- 19 بلاغة الخطاب وعلم النص، صلاح فضل، عالم المعرفة، الكويت، 1992 م، ص. 99
- 20 دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تعليق محمود محمد شاكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2002 م، ص. 530
- 21 دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص. 454
- 22 الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، ابن الأثير، تحقيق مصطفى جواد، المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1375 هـ، ص. 23
- 23 الوظائف التداولية في اللغة العربية، أحمد المتوكل، دار الثقافة، المغرب، 1985 م، ص. 7
- 24 التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي، دار الطليعة، بيروت، ص. 27
- 25 بلاغة الخطاب وعلم النص، صلاح فضل، عالم المعرفة، الكويت، 1992 م، ص. 99
- 26 الدرس التداولي في ضوء علم اللغة الحديث، محمد السيد أبو حسين، دار الفكر العربي، القاهرة، 2010 م، ص. 5
- 27 آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود نحلة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002 م، ص. 47
- 28 التداوليات وتحليل الخطاب، جميل حمداوي، مكتبة المتقف، بغداد، 2015 م، ص. 6
- 29 جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، أحمد زكي صفوت، العصر الأموي، ج 2 ، ص. 272
- 30 جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، أحمد زكي صفوت، العصر الأموي، ج ٣، ص. 273
- 31 المصدر نفسه، ص. 273
- 32 جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، أحمد زكي صفوت، العصر الأموي، ص. 273
- 33 المصدر نفسه، ص. 273
- 34 المصدر نفسه، ص. 273
- 35 جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، أحمد زكي صفوت، العصر الأموي، ج ٢، ص. 273
- 36 من أفعال اللغة إلى بلاغة الخطاب السياسي، بهاء الدين محمد مزيد، شمس للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1، 2015 م، ص. 19
- 37 اللسانيات الوظيفية – مدخل نظري، أحمد المتوكل، ص. 10
- 38 الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي، نادية رمضان النجار، ط 5 ، ص. 29
- 39 بلاغة الخطاب وعلم النص، صلاح فضل، عالم المعرفة، الكويت، 1992 م، ص. 99
- 40 جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، أحمد زكي صفوت، العصر الأموي، ج 2 ، ص. 273
- 41 المصدر نفسه، ص. 273
- 42 جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، أحمد زكي صفوت، العصر الأموي، ص. 273
- 43 المصدر نفسه، ص. 273
- 44 بلاغة الخطاب وعلم النص، صلاح فضل، عالم المعرفة، الكويت، 1992 م، ص. 99